السنة الرابعة والعشرون العدد 88/ شهر اذار/ سنة 2026 تاريخ قبول النشر2026/11/25

https://doi.org/10.31272/ijes.v24i88.1464

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For Economic Sciences

PISSN:1812-8742 EISSE :2791-092X Arcif : 0.375

The role of letters of credit as a banking tool in financing foreign trade

اثر الاعتمادات المستندية في تمويل التجارة الخارجية

د. ابراهيم مسعود الفرجاني
Dr. Ibrahim Masoud Al-Ferjani
abraheem.masoud@uob.edu.ly
أستاذ بقسم التمويل والمصارف كلية الاقتصاد جامعة بنغازي ليبيا.

أ.احمد عبدالرحمن عقيلة محمد الورفلي
Ahmed Abdel-Rahman Aqila Mohammed Al-Warfali
ahmedtito010192@gmail.com
رئيس قسم تسويات المراسلين – إدارة العمليات الخارجية - مصرف الوحدة –بنغازي-ليبيا

Abstract

This research primarily aims to analyze and evaluate the substantive impact of documentary credits on financing foreign trade operations, through an applied case study at "Al-Wahda Bank – the Credits and External Remittances Center in the Eastern Province." To achieve this objective, the study adopted field observation, a review of specialized literature from books, periodicals, and previous studies, in addition to analyzing secondary data collected to accurately describe procedures and outcomes .The study concluded with a set of key findings, most notably confirming the pivotal and vital role that documentary credits, particularly irrevocable and confirmed ones, play as one of the most important financing tools and reliable payment mechanisms in international trade. The results demonstrated that the bank's clients at the mentioned center heavily prefer relying on this type of credit due to the high levels of security and guarantee it provides for both parties, thereby bolstering their confidence in concluding commercial transactions .In light of these findings, the research put forward a series of strategic recommendations, including: the necessity of conducting an in-depth study of the unprecedented quantitative surge in the volume of credits during the years (2023-2024) to analyze the underlying factors behind this remarkable success and replicate it in the future; enhancing financial and operational risk management frameworks and monitoring operational costs to mitigate sharp fluctuations in profit margins; and working on increasing and developing human resources by hiring additional competencies to keep pace with the steady increase in transaction volume while maintaining service level and quality.

Keywords: Documentary Credits, Foreign Trade Financing, Al-Wahda Bank, Risk Management, Financial Analysis.

المستخلص

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى تحليل وتقييم الأثر الفعلي الاعتمادات المستندية في تمويل عمليات التجارة الخارجية، وذلك من خلال دراسة حالة تطبيقية على "مصرف الوحدة – مركز الاعتمادات والحوالات الخارجية بالمنطقة الشرقية". ولتحقيق هذا الهدف،اعتمد البحث على أساليب الملاحظة الميدانية، ومراجعة الأدبيات المتخصصة من الكتب والدوريات والدراسات السابقة، إلى جانب تحليل البيانات الثانوية التي تم جمعها لوصف

الإجراءات والنتائج بدقة.وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج الجوهرية، كان أبرزها تأكيد الدور المحوري والحيوي الذي تلعبه الاعتمادات المستندية، لاسيما غير القابلة للإلغاء والمعززة، كأحد أهم أدوات التمويل وآليات الدفع الموثوقة على مستوى التجارة الدولية. وأظهرت النتائج أن عملاء المصرف في المركز المذكور يفضلون بشكل كبير الاعتماد على هذه النوعية من الاعتمادات نظرًا لما توفره من مستويات عالية من الأمان والضمان للطرفين، مما يعزز ثقتهم في إتمام الصفقات التجارية. وعلى ضوء هذه النتائج، قدم الدراسة جملة من التوصيات الإستراتيجية، تتمثل في: ضرورة إجراء دراسة متعمقة للقفزة الكمية غير المسبوقة في حجم الاعتمادات خلال العامين (2023-2024) لتحليل العوامل الكامنة وراء هذا النجاح الباهر وتكراره في المستقبل؛ وتعزيز آليات إدارة المخاطر المالية والتشغيلية ومراقبة التكاليف لاحتواء التقلبات الحادة في هوامش الأرباح؛ والعمل على زيادة وتطوير الموارد البشرية من خلال توظيف كفاءات إضافية لمواكبة الزيادة المضطردة في حجم المعاملات والاحتفاظ بمستوى الخدمة وجودتها.

الكلمات الرئيسة: الاعتمادات المستندية، تمويل التجارة الخارجية، مصرف الوحدة، إدارة المخاطر، التحليل المالي.

المقدمة

تُعد عمليات التمويل في ظل التجارة الخارجية تتطلب وسيلة دفع أكثر أماناً وثقة بالنسبة للمُصدر والمُستورد، وإزالة أي شك لكل منهما ويمكن أن يتحقق هذا من خلال الاعتماد المستندي.وتلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً ورئيسياً في تنمية اقتصاد الدول، باعتبارها العصب والمحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في العالم، وهي إحدى وجهات النشاط الاقتصادي القائم على أساس عملية التبادل السلع والخدمات بين الدول المتمثلة في عملية الاستيراد والتصدير، هذا ما أدى إلى ظهور ما يسمى بالتقسيم الدولي للإنتاج، أي أن تختص كل دولة في إنتاج المنتجات التي تجعلها تتفوق في إنتاجها، وتقوم بعمليات الاستيراد من المنتجات الأخرى من باقي الدول، حيث تلجأ الدول النامية إلى الاعتماد على وسائل التمويل المختلفة من أجل النهوض بالتجارة الخارجية، و ذلك بما يتناسب مع حماية كل من المُصدر و المستورد، و تعزز من درجة الثقة فيما بينهما، و من بين وسائل التمويل الأكثر استخداماً التي تتطابق مع هذه الشروط، نجد الاعتماد المستندي، ونظراً لأهميته وما يقوم بتوفيره من حماية للأطراف المتعلقة بالاعتماد، كان إلزاماً على أي دولة أن تقوم بتهيئة المؤسسات المالية، ومنها المصارف التي تعد المحرك الأساسي لعمليات التمويل (العباسي وفرارحة، 2019).الاعتماد المستندي يمثل أحسن وأفضل وسائل الحديثة، حيث تستخدم هذه التقنية عن طريق فتح اعتمادات مستنديه لدى المصرف وذلك بسبب عدم القدرة على سداد قيمة البضاعة نقداً حتى ولو كان السداد ممكناً بالنسبة للمستورد، فهذا لا يمنع أنه يخشى. ألا يوفي المُصدر بالتزاماته، وهذا ما يجعله يقوم باللجوء إليهما لتجنب المخاطر الناجمة عن عدم الالتزام بالاتفاق. تُعد الاعتمادات المستندية من أهم وسائل الدفع الحديثة والتي تم تطويرها بشكل كبير لأنها أليه وأداة تعطي أقصى. حماية للبائع والمشتري وتعزيز درجة الثقة بين الأطراف ومدى احتياجاتهم المالية، فالمصُدر يتردد في تنفيذ طلبيه المُستورد إذا لم يكن متأكداً من أنه سوف يقوم بدفع مستحقاته وفي نفس الوقت يتردد المستورد في تحويل قيمة الصفقة إذا لم يكن متأكداً من أن عملية إرسال البضاعة تتم وفق الشروط المتفق عليها مسبقا لهذا يلجأ المتعاملين وأصحاب الصفقات التجارية إلى وسيلة الدفع العالمية وهي الاعتماد المستندي (عبدالله ،2014).

الدراسات السابقة

معظم الدراسات استعرضت دور المصارف في الاعتمادات المستندية وتلقى اهتماما كبير من طرف الكثير من الباحثين وإنٌ ذلك يرجع إلى نسبة التعامل ومدى إقبال المصدر والمستورد وفيما يلي عرض لمجموعة من الدراسات مرتبة حسب التسلسل التاريخي من الأحدث إلي الأقدم. دراسة (2020)

MOSESTMENDY: هدفت الدراسة إلى أن الاعتماد المستندي له أهمية تاريخية في عملية الاستيراد والتصدير، وتلاقى قبولاً عالمياً في طرق الدفع العالمية المقبولة في التجارة الدولية والبدء في تسهيل التعامل ما بين البائع والمشتري في البنوك اليونانية، وأهم ما توصلت إليه الدراسة إلى أن الالتزام بالدفع من قبل المشتري، وهذا يتطلب من كل الطرفين الوفاء بالتزاماتهم ، بينما هدفت دراسة

ZANAZNZHANG(2020):إلى تحليل المخاطر والتدابير الهامة لاعتمادات المستندية وهذا من خلال

تحليل عميق لاعتمادات المستندية والعلاقة المطابقة في عملية الاعتمادات، وتوصلت الدراسة إلى أن في الاعتماد المستندي يمكن لمصرف فاتح الاعتماد تجنب الوقوع في مخاطر في حالة قيامه بتباع القواعد والأعراف الدولية، و هدفت دراسة أبو الهيجاء (2020)إلى التحقق من مفهوم المصارف المتداخلة في الاعتماد المستندي وتوضيح التزاماتها وبيان الإعفاءات التي نظمتها نشرة (600) للمصارف وتوصلت الدراسة إلى أن الاعتماد المستندي من العمليات المصرفية التي يستخدمها التجار في التجارة الخارجية ولعلها من أهم الطرق وأكثرها شيوعاً وهذه النتيجة التي وصلت إليها هذه الدراسة تتفق مع دراسة عظيم (2015)أن الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي من أكثر الأدوات استعمالاً في التجارة الخارجية وبينما هدفت هذه الدراسة إلى بيان علاقة الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي في المصارف بعمليات الصادر والوراد، وحيث هدفت دراسة ميسون (2018) إلى إبراز الأهمية الاقتصادية لتقنيات التمويل المصرفي لتجارة الخارجية ومدى فعاليتها في تحقيق الثقة والأمان وتسهيل العلاقات بين المستوردين والمصدرين والمصارف المحلية والأجنبية، وتوصلت الدراسة إلى أن الاعتماد المستندي تقنية مصرفية، تصدر من مصرف فاتح الاعتماد بناءاً على طلب من عميله المستورد لصالح المصدر في بلد آخر وتفق هذه الدراسة مع دراسة أحمد (2016)هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الاعتمادات المستندية في دفع التجارة الخارجية في الصادرات السودانية، في زيادة الثقة والائتمان لكل من البائع والمشتري مما أدي إلى زيادة عمليات التجارة الخارجية، وحيث أن دراسة ابعيو (2018) هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يقوم به المصرف المراسل (المبلغ) في تبليغ خطاب الاعتماد المستندي، وتوصلت الدراسة إلى أنه يقع على المصرف المبلغ دوراً مهما في فحص خطاب الاعتماد المستندي وما يترتب عليه في النشرات اللاحقة للأصول والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية التي تصدرها غرفة التجارة الدولية وتوصلت دراسة دامية (2014) الى تشجيع المصدر والمستورد على صرف أكبر حجم ممكن من المنتجات الوطنية خارج الحدود، وتوصلت الدراسة إلى تحفيز ممارسة التجارة الدولية في الجزائر وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين عن طريق النشاطات والمبادرات التي تبادرها المؤسسات المصرفية في مجال التصدير والاستيراد، وحيث توصلت دراسة السعيد(2007) إلى معرفة وتحديد أهم العوامل التي تؤثر على العلاقات التعاقدية ما بين أطراف الاعتماد المستندي وعلى حجم التعامل المثبت في عقد الائتمان المستندي ومدى تأثير تراجع هذا الحجم من التعامل في فلسطين والتعرف على المشكلات الناتجة في عقد الائتمان المستندي.من خلال العرض الموجز للدراسات السابقة التي أجريت في بيئات مختلفة نجدها تتفق على أن الاعتمادات المستندية هي أحد أهم أدوات المستعملة في تمويل التجارة الخارجية. ما يميز هذه البحث عن الدراسات السابقة، يعد هذا البحث من البحوث الأولية التي أجريت في الساحة الليبية **عن الاعتمادات المستندية.**

مشكلة البحث

نظرا لما تواجها بعض الدول في العالم في تنمية الاقتصاد. هذا أدى إلى تتدخل بعض الجهات. مثل المصارف والمؤسسات المالية، من أجل التقليل من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، وذلك من خلال تطوير تقنيات التمويل ووسائل الدفع لتسهيل حركة التبادل الخارجية،و الاعتماد المستندي هو من ضمن الوسائل المتاحة لتوفير الثقة و التقليل من هذه الخطورة وهو تقنية من بين التقنيات الأكثر استعمالا من طرف المتعاملين الاقتصاديين، وقد تم اختيار السؤال التالي كإشكالية للبحث وتتمحور مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيسي وهو:

-ما أثر الاعتمادات المستندية في تمويل التجارة الخارجية؟

وسيتم الإجابة على السؤال الرئيس السابق ذكره من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هي التجارة الخارجية؟

-ما الدور الذي يقوم به مصرف الوحدة في الاعتماد المستندي؟

–ما الإجراءات التي تقوم بها المصارف التجارية عند تنفيذ الاعتمادات المستندية؟

-ما آلية عمل الاعتماد المستندي في مصرف الوحدة من خلال عملية الاستيراد؟

الفرضيات

وللإجابة على جميع الأسئلة السابقة وجب علينا وضع فرضيات للبحث أهمها:
- التجارة الخارجية هي ركيزة الاقتصاد لأي بلد.
- وجود ميكانيزمات جديدة لتمويل التجارة الخارجية.
- الاعتماد المستندي تقنية دفع و تمويل في التجارة الخارجية.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحديد أهمية تقنية الاعتماد المستندي في المصارف التجارية الليبية ودورها في عملية التمويل المصرفي للتجارة الخارجية ، كما يهدف البحث إلى:
- تسليط الضوء على أهمية استعمال المصارف لتقنية الاعتمادات المستندية في تسوية المبادلات الدولية وذلك من خلال دراسة حالة في مصرف الوحدة.
-الدور المهم الذي يؤذيه الاعتماد المستندي في خدمة التجارة الخارجية وتسهيل العلاقات التبادلية بين المصدر والمستورد.
- معرفة ما إذا كان مصرف الوحدة يأخذ بعين الاعتبار الأصول والأعراف الدولية عند تطبيقه للاعتمادات المستندية.

أهمية البحث: يمثل الاعتماد المستندي الإطار الذي يحظى بالقبول من جانب جميع أطراف الدارجين في ساحة التجارة الدولية، هنا تظهر أهمية الاعتماد المستندي في كونه وسيلة لتمويل التجارة الخارجية واحد أهم الأدوات المستخدمة من طرف المصارف كأداة للتمويل ووسيلة لتسوية المدفوعات الناتجة من التبادلات التجارية.

منهجية البحث: بالنظر إلي طبيعة الموضوع المختار، ومن اجل للإجابة على مشكلة البحث، والتساؤلات الفرعية وتحليل مختلف أبعاد جوانب الموضوع تم الاعتماد على بعض المناهج التي تتوافق مع طبيعة البحث فهذه مقدمة بالنسبة للجانب النظري، أما الجانب العملي تم الاعتماد على منهج دراسة حالة من خلال دراسة حالة تطبيقية للاعتماد مستندي في مصرف الوحدة مركز الاعتمادات والحوالات الخارجية المنطقة الشرقية وذلك لان مصرف الوحدة لديه هذا المركز التي يعتبر خاص الاعتمادات المستندية ولديه نواحي تنظيمية وإدارية موحدة وهذا ما يميزه عن غيره من بقية المصارف، وتم استخدام نوعين من البيانات وهي البيانات النوعية والبيانات الكمية، وحيث أن البيانات النوعية تتمثل في القوانين والضوابط المنظمة لإجراءات فتح الاعتماد ومنشورات مصرف ليبيا المركزي والقواعد الموحدة للأعراف الدولية، وأما البيانات الكمية والتي تتمثل في القيود المحاسبية المنفذة عن طريق عقد الاعتماد في المنظومة المصرفية ORACLE إجراءات فتح الاعتماد عن طريق برقية الفتح والتبليغ بقبول الاعتماد طرف المصرف المراسل وما يتبعه من برقيات التعديل والسداد ويتم كل هذا عن طريق منظومة وشبكة السويفت، وتم تحليل كل ما يتعلق بموضوع الاعتمادات المستندية عن طريق المنظومات التي سبق ذكرها، ووفقا لإطار الزمني بأنها دراسة حالة مقطعية CORSSSESTIONALCASC.STUDY،لأنها أجريت خلال فترة زمنية قصيرة، كما أن هذا الأفق مفضل لدى الكثير من الباحثين.

الحدود الزمنية والمكانية للدراسة

الحدود البشرية: تتمثل في رؤساء أقسام الاعتمادات ومساعديهم في مركز الاعتمادات.
الحدود المكانية: دراسة حالة تطبيقية للاعتماد المستندي في مصرف الوحدة –مركز الاعتمادات والحوالات الخارجية المنطقة الشرقية.
الحدود الزمنية:من عام 2015 حتى عام 2024

هيكلية البحث: تم بتقسيم البحث إلى أربعة مباحث أساسية تطرق المبحث الأول إلى التجارة الخارجية ،أما المبحث الثاني تطرق إلى الاعتمادات المستندية ، وحيث تطرق المبحث الثالث إلي مراحل فتح وتنفيذ وتسوية الاعتمادات المستندية، وأخيرا المبحث الرابع النتائج والتوصيات.

المبحث الأول : الإطار النظري وال مفاهيمي للتجارة الخارجية: أصبحت التجارة الخارجية بالنسبة للعديد من الدول مسألة بقاء، وبالتالي لم يعد من السهل لأي دولة أن تعيش معزولة عن بقية دول العالم، وتعد الدولة التي لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي في معظم ما تحتاجه قليلة، أما تلك الدول التي تستطيع أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع إذا توقفت تجارتها مع دولة

المطلب الأول تعريف التجارة الخارجية: لقد عرف الأشقر (2017: 3)التجارة الخارجية بأنها "مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي، سواء في صور سلع او خدمات أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة".

المطلب الثاني أهمية التجارة الخارجية: تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي دولة ولها أهمية ممتثلة في التالي (توفيق،1988؛ ميسوني وبلحاج،2018):

1- ربط الدول ببعضها البعض فضلاً عن كونها مسؤولة عن التصرف في فائض الإنتاج الزائد عن حاجة السوق المحلي.

2- تحقيق الدولة للمكاسب، وهذا من خلال ما يتحقق من الحصول على سلع ذات تكلفة أقل مما لو تم عملية إنتاجها محلياً.

3- إن التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي من خلال التخصص وتقسيم العمل الدولي، والاستفادة من مزايا الدول الأخرى، وتحقيق التوازن في السوق المحلي نتيجة لتحقيق التوازن بين عمليتي الاستيراد والتصدير.

المطلب الثالث أهداف التجارة الخارجية :تعمل التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل في التالي (الأشقر،2017؛ علي،2014):

1- زيادة موارد الخزانة العامة للدولة، واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أنواعها المختلفة.

2- حماية الصناعة المحلية من سوق المنافسة الخارجية، وتحقيق مكاسب جديدة لرأس المال من خلال تصريف فائض الإنتاج.

3- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي قد تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني، مثل حالات الانكماش والتضخم.

المطلب الرابع أسباب قيام التجارة الخارجية: ترجع أسباب قيام التجارة الخارجية إلى الأسباب الرئيسية المتمثلة في الندرة النسبية وذلك بسبب قلة بعض الموارد مقارنة بالاستخدامات المختلفة لها، وحيث نجد دول العالم ترتبط من أجل إشباع حاجاتها الخارجية، وترتبط مختلف دول العالم فيما بينها بعلاقات اقتصادية في إشباع حاجاتها، وتنشأ هذه نتيجة لتبادل السلع والخدمات، فما هو أساس ذلك التبادل الدولي، يمكن توضيح ذلك في النقاط التالية (المسعودي، 2021؛ معتصم، 2014):

1- تحقيق الاكتفاء الذاتي: لا تستطيع أي دولة الاعتماد على نفسها كليا نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة

2- التخصص الدولي: يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها بطبيعتها وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل أو بكفاءة عالية.

3- التفاوت في تكاليف الإنتاج: يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة فيما بينها، ونجد هذا في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، وهذا الإنتاج الأوسع يؤدي إلى انخفاض في متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة، مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست كبيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكلفة الإنتاج، مما يعطي الدولة الأولى ميزة تنافسية في الإنتاج مقارنة بدولة أخري.

4- التفاوت في ظروف الإنتاج: فبعض المناطق ذات مناخ معين يجب عليها أن تتخصص في إنتاج بعض من المنتجات، وتقوم بعمليات استيراد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بعملية إنتاجها والتي تتوفر لدى الدول الأخرى.

5- التفاوت أذواق المستهلكين: نجد أن الشعوب تفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل منها وتزداد أهمية هذا التعامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

المطلب الخامس هيكل التجارة الخارجية: إن للتجارة الخارجية دوراً مهماً جدا في معظم الاقتصاديات الدولية، وهذا لأنها تقوم بتوفير ما يحتاجه أي اقتصاد من السلع والخدمات المختلفة من خلال عملية الاستيراد، وتمكنه من التخلص من فائض السلع والخدمات من خلال عملية التصدير، لذلك تعتبر الصادرات والواردات أساس العملية التي يقوم عليها التبادل التجاري بشكل عام، ويظهر ذلك من خلال ما تصدره بعض الدول لتوسيع نشاطها في السوق الخارجي، وما تقوم به من عملية الاستيراد لتحقيق ما تحتاجه في السوق المحلي (شوقي، 2019).

المطلب السادس سياسات التجارة الخارجية: تعد السياسة التجارية من أهم السياسات الاقتصادية التي عمل صناع القرار في الاقتصاد العالمي على استخدامها خلال الخمسين سنة السابقة، مما أدى إلى زيادة أهمية التجارة على المستوى الاقتصادي والسياسي على حد سواء، ودفع اقتصاديات الدول لوضع سياسات تجارية تعمل على حماية تجارتها وتقويتها لمواجهة المنافسة العالمية؛ فمن الملاحظ أن في عقد الخمسينيات إلى عقد السبعينيات من القرن الماضي، كان الاتجاه العام للاقتصاد الدولي هو حماية التجارة من خلال وضع القيود التجارية، وخاصة جانب الواردات لتخفيض العجز في الميزان التجاري، ومن ثم العجز في ميزان المدفوعات، ومنذ بداية ثمانينيات القرن الماضي الي الآن تم الاتجاه لعدد من الدول وخاصة دول جنوب شرق آسيا المعروفة بدول النمور الآسيوية إلى تحرير التجارة، من خلال عملية تخفيض القيود الجمركية والقيود التجارية على الواردات، ومنح الدعم للصادرات، من أجل العمل على زيادة الصادرات، وتقوية السلع المحلية، والحصول على وضع أفضل للمنافسة في السوق الاقتصادي الدولي (المبروك، 2016).

المطلب السابع نظريات التجارة الخارجية: تُعد المكاسب من التجارة الخارجية هي الحافز الرئيسي لقيام العلاقات التجارية بين الدول، و تزداد هذه المكاسب بسبب عملية التخصص في إنتاج السلع و الخدمات ، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجاً في الدول المشتركة في العمليات التجارية ، و تعد النظرية الكلاسيكية أولى النظريات التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول حيث تشكل هذه النظرية الهامة ، ودراسة النظريات الحديثة في التجارة الخارجية ، فقد حاول رواد هذه النظرية الدراسة في أهمية وحقيقة الأمر المتعلق بالسياسة التجارية الخارجية للدولة، بناءاً على تفسير أسباب ظهور المكاسب التجارية حيث إنهم قاموا بالاستناد في ذلك إلى مجموعة من الفرضيات التي أكدت تحليلهم، و من هذه الفرضيات الرئيسية التي ارتكزت عليها نظريتهم باعتبار العمل هو العنصر الأساسي و الإنتاجي المستخدم في الإنتاج، و كذلك مبدأ تقسيم العمل باعتباره الأساس لزيادة الإنتاج بسبب التخصص الناتج عنه، (المسعودي، 2021).

المطلب الثامن أساليب التجارة الخارجية: تقوم الدولة بالتأثير على التجارة الخارجية بأساليب كمية وسعريه وأخرى تنظيمية، وذلك حسب طبيعة هذه التجارة، وتتمثل في التالي (مليكة، 2016):

1-الأساليب الكمية: قد تخضع الدول في عملية الاستيراد لنظام التراخيص، فلا يسمح للتاجر باستيراد سلعة من الخارج إلا إذا حصل مقدماً على إذن من السلطة العامة يصرح له بالقيام بالعملية.

2-الأساليب السعرية: هي الأساليب التي تؤثر عن طريق أثمان الصادرات والواردات في تيار التبادل الدولي، وتشمل الرسوم الجمركية والإعانات وتغيير سعر الصرف والإغراق.

3-الأساليب التنظيمية: والتي يمكن التمييز في هذا الأساس هي الوسائل التي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي يحقق في داخله التبادلات الدولية الذي ينطوي على عدد من المواضيع المتصلة بالسياسات التجارية الدولية، والاتحادات الجمركية الخاصة بالحماية (شوقي، 2019).

المبحث الثاني نظرة عامة حول الاعتماد المستندي: لقد تطورت العمليات المصرفية بتطور ونمو العلاقات التجارية المالية الدولية، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ونظراً لوجود أعراف وقوانين وأنظمة سياسية واقتصادية كانت سائدة في الماضي، وتختلف من دولة إلى أخرى، كان التبادل التجاري يواجه مشكلة بسبب هذه الأنظمة الدولية التقليدية، السبب الذي أدي إلى ضرورة وجود نظام عالمي

يعمل على خلق نظام نقدي أو طريقة عالمية موحدة يتم بموجبها تمويل عملية التبادل التجاري بين الدول(عبد الله،2006).

المطلب الأول نشأة الاعتماد المستندي. نشأت الاعتمادات المستندية وتطورت في البلاد لأنجلو سكسونية لتسوية البيوع البحرية، ثم انتشرت في أوروبا وبقية أنحاء العالم، وحيث نشأت الاعتمادات المستندية تلبية لحاجات التجار الذين يحتاجون الأموال، لينقلوها خارج بلدهم لشراء البضائع من دون أن يقوموا بنقل هذه الأموال وتحمل مخاطر ذلك، وقد ازداد استعمال هذه الاعتمادات في نطاق واسع منذ القرن 18 بعد الثورة الصناعية الكبرى في أوروبا ولا سيما في بريطانيا، بسبب تمويل التجارة الخارجية (رباح وعقاب ،2015).

المطلب الثاني مفهوم الاعتماد المستندي: ويُعد الاعتماد المستندي من أهم وسائل تمويل التجارة الخارجية التي تحظي بالقبول من جميع الأطراف الداخلين في ميدانها، وبالأخص المُصّدرين والمستوردين، فبالنسبة للمُصّدر يكون لديه الضمان، وهو الاعتماد المستندي حيث إنه سوف يقبض قيمة البضاعة التي تعاقد على تصديرها فور تقديم مستندات و شحن البضاعة إلى المصرف فاتح الاعتماد الذي يكون قد وصل إليه إشعار بورود المستندات، وبالنسبة للمستورد فإنه يضمن كذلك أن المصرف الفاتح للاعتماد لن يدفع قيمة البضاعة المتعاقد على استيرادها إلا بتقديم مستندات التي تثبت مطابقة البضاعة للمواصفات طبقا لشهادة المطابقة ، وانتقال الملكية إلى المستورد عن طريق وثائق الشحن، وصحة المبلغ المطلوب الذي دفعه للفاتورة التجارية ، فضلا عن الشروط الأخرى الواردة في الاعتماد المستندي المفتوح (سنان وآخرون، 2011).

المطلب الثالث مراحل تطور الاعتماد المستندي :يمكن توضيحها في النقاط التالية (بن زهرة،2021):

1- في عام 1920 وضعت مجموعة من رجال المصارف الأميركية ورجال الأعمال والاقتصاد بعض القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، وقد اعتمدت هذه القواعد من قبل عدة مؤسسات مصرفية أميركية، وأصدرت بها نشرة، وقامت بتوزيعها على كل من مراسليها ووكلائها في الخارج.

2- في عام 1923 أصدر اتحاد المصارف الألمانية نشرة موحدة للاعتمادات المستندية.

3- على أثر ذلك قرر مؤتمر واشنطن عام 1931 إعادة دراسة القواعد التي كانت قد قدمت عام 1929، وعهد بالدراسة إلى لجنة مصرفية لوضع الحلول المناسبة للصعاب التي كانت تبديها اللجان المشتركة في غرفة التجارة الدولية.

المطلب الرابع تعريف الاعتماد المستندي :كما عرفه بو نحاس (2014: 5) " الاعتماد المستندي هو عقد يلتزم به وبصفة مباشرة المصرف بناءا على طلب من العميل الذي يسمى بالآمر وذلك بدفع مبالغ أو سحب كمبيالات مسحوبة عليه من الغير من طرف المستفيد وهذا كله ضمن عدة شروط واردة ضمن تعهد مسبق بين الطرفين؛ بالإضافة إلى المستندات الممثلة للبضائع المصدرة وهي:مستندات شحن البضاعة، وثائق التأمين، الفاتورة التجارية، شهادة المنشأ التي تصدرها الهيئات المكلفة؛ هذا بالإضافة إلى وثائق أخرى قد يطلبها المشتري أي المستورد". وبناءً على ما سبق يمكن القول إن الاعتماد المستندي هو:الاعتماد المستندي عملية مصرفية يقوم من بها المصرف كوسيط ما بين المستورد والمصدر وتقوم على تعزيز من درجة الثقة بين أطراف عقد الاعتماد، مرتبطة بمستندات المتعلقة به فقط وليس بالبضائع وتقوم بمتابعة لخطوات والتعليمات التي المنصوص عليها في عقد الاعتماد المستندي فقط(محمد،2023)

المطلب الخامس وظائف الاعتمادات المستندية: للاعتماد المستندي عدة وظائف أساسية تضمن بذلك المسار الجيد والأفضل للتبادل التجاري من السلع والخدمات التي تتم بين الدول، مما جعله التكنولوجيا الأكثر استخداما بين جميع المتعاملين في مجال التجارة الدولية وسيلة متعلقة بدفع قيمة التبادل التجاري بين السلع والخدمات، تقدمه تقنية جديدة في عملية تسوية المعاملات التجارية، وتعتبر وسيلة الأكثر أمانا، حيث تقوم بتوفير الضمان وتعزيز الثقة لكل الذين لهم علاقة بالاعتماد نجاح عملية

التبادل دون تعرض أي منهم لخطر، وهي وسيلة تمنح لعميل فاتح الاعتماد الحصول على تسهيل ائتماني من أجل فتح الاعتماد، حيث يستفيد من ذلك لأجل استكمال الصفقات (رباح وعقاب:2015).

المطلب السادس أهمية الاعتمادات المستندية: إن تطور حركة التجارة الخارجية بين التجار في الدول المختلفة ويؤدي إلى إيجاد نظام قانوني لتمويل عملية التبادلات التجارية، ويهدف ذلك النظام إلى توفير أكبر قدر ممكن من التمويلات والتسهيلات للمبادلات التجارية لكل من البائع والمشتري، فأول ما يهدف إليه البائع هو الحصول على قيمة البضاعة فور شحنها وإرسالها بقصد تمويل أعماله التجارية، وكذلك المشتري يرغب من جهة أخرى بعدم دفع قيمة البضاعة إلا بعد استلامها، ولذلك يوفر الاعتماد المستندي عنصرين مهمين وضروريين لاستقرار عملية التبادلات التجارية الدولية وعملية تطويرها وازدهارها، وهما الثقة والأمان (محمد،2019).

المطلب السابع مخاطر الاعتمادات المستندية: تتطلب التجارة الخارجية إرسال البضاعة من المُصّدر إلى المستورد و الدفع من المستورد إلى المُصّدر، فالبائع يرغب بتصدير بضاعته و الحصول على قيمتها، وبالمقابل يرغب المشتري(المستورد) في استيراد هذه البضاعة، لكنه بحاجة أيضا إلى وسيلة تضمن له وفاء المُصّدر (البائع) لالتزاماته بشكل صحيح بمجرد أن يلتزم هو بدفع الثمن، ويمكن توضيح مخاطر الاعتمادات المستندية في التالي : (الشوابكة،2021؛رباح وعقاب ،2015).

1- المخاطر السياسية القوة القاهرة: مثل الحروب والتوترات التي تؤدي إلى منع المصدر من تنفيذ العقد مع المستورد، وكذالك تؤدي إلى منع المستورد من تأدية التزامات،.

2- المخاطر التمويلية: عدم قدرة المصدر على تمويل المبالغ الناتجة عن عدم وفائه لالتزاماته، رفض أو عدم قدرة الدولة أو الشخصيات المتعاملة إجراء الدفع في المواعيد المحددة.

3- مخاطر الاستبدال: بالنسبة للمستور ارتفاع العملة المتفق عليها للدفع بما يزيد عن ثمن البضاعة، بالنسبة للمصدر قد يواجهةانخفاض قيمة العملة المتفق عليها لدفع مقارنة بعملة البلد.

المطلب الثامن مزايا وعيوب وأركان وأطرف وأنواع الاعتمادات المستندية، وتتمثل في الأتي:

[**محمد**،2023]:

أولا: مزايا الاعتمادات المستندية.

1- تلبية طلب المستورد في تمويل قيمة مشترياته من خلال الاعتماد، وتلبية طلب البائع في الحصول على قيمة مبيعاته نقدا.

2- في حالات عديدة يسمح الاعتماد المستندي للمستورد أن يقوم بعملية شراء بأسعار أرخص نسبيا مقارنة بالأسعار التي كان يمكن دفعها في حال قيامه بعملية الشراء الآجلة.

3- إن الاعتماد المستندي يعدُّ وسائل الدفع الدولية الأكثر أماناً من حيث إنه يسمح بتقديم تسهيلات ائتمانية تساعد على نوع من عمليات التبادل الدولي.

ثانيا : عيوب الاعتماد المستندي

1-عدم مطابقة البضاعة: المصرف يتعامل مع المستندات فقط، ولا يتأكد من مطابقة البضاعة الفعلية للعقد، مما قد يؤدي إلى وصول سلع غير متفق عليها.

2-التكاليف و الرسوم : قد تترتب على استخدام الاعتمادات المستندية رسوم وفوائد والتزامات مالية أخرى، مما يزيد من تكلفة المعاملة التجارية.

3-القيود على الإلغاء والتعديل : لا يمكن تعديل أو إلغاء الاعتماد المستندي إلا بموافقة جميع الأطراف ،مما يجعله جامدًا وغير مرن .

ثالثا : أركان الاعتماد المستندي

1- الأعراف الدولية المنظمة للاعتمادات المستندية UCP600الصادرة من غرفة التجارة الدولية.

2- الاعتماد المستندي عبارة عن تعهد يكون بواسطة برقية مشفرة عن طريق منظومة السويفت.

3- الإجراءات المحاسبية واللوائح القوانين المحلية.

رابعا: أطراف الاعتماد المستندي المستورد – المصرف المصدر – المستفيد-مصرف مبلغ الاعتماد – المصرف المعزز –المصرف المفاوض

يمكن توضيح أطراف الاعتماد ذلك من خلال الشكل التالي:

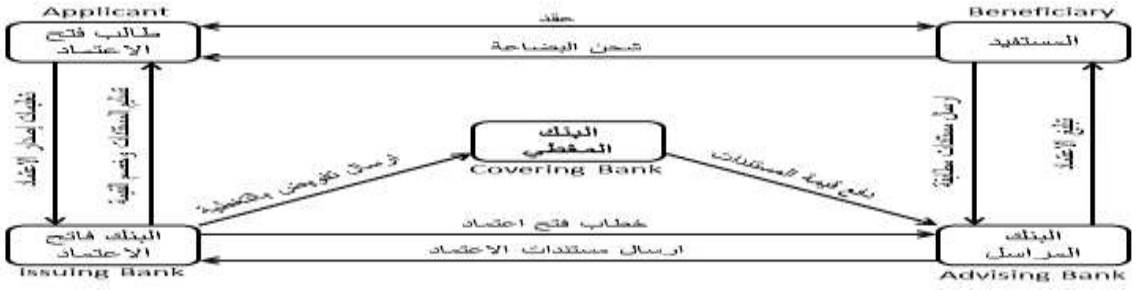

الشكل: من إعداد الباحث

خامسا: أنواع الاعتمادات المستندية: نظراً لضرورة تلبية الحاجات العلمية والعمليات المصرفية المتنوعة التي أخرجتها الظروف الاقتصادية فقد تنوعت واختلفت الاعتمادات المستندية تبعا للشروط الخاصة بها (ياملكي، 2005). وتصنف الاعتمادات من حيث قوة تعهد المصرف المصدر (الاعتماد القابل للإلغاء -الاعتماد الغير قابل للإلغاء-الاعتماد الغير قابل للإلغاء المعزز-الاعتماد الغير معزز)، وتصنيف الاعتمادات من حيث طريقة الدفع للبائع المستفيد (اعتماد الاطلاع -اعتماد القبول -اعتماد الدفع المؤجل -اعتماد الدفع المقدم)، وتصنيف الاعتمادات من حيث الشكل(الاعتماد القابل لتحويل-الاعتماد الدائري او المتجدد-الاعتماد الظهير)،و تصنيف الاعتمادات من حيث طريقة سداد المشتري (الاعتماد المغطى كليا-الاعتماد المغطى جزئيا-الاعتماد غير المغطى)،وتصنيف الاعتمادات من حيث طبيعتها(اعتماد التصدير-اعتماد الاستيراد).

المطلب التاسع: الاحتياطات الواجب اتخاذها قبل وبعد فتح الاعتماد يمكن توضيحها في النقاط التالية (رباح وعقاب ،2015)

1- بالنسبة لإصدار الاعتماد يجب أن يتم تحديد الوثائق ووصفها بدقة، ووصف المضمون، وكذا التواريخ المحددة صلاحيتها حسب المواد 20 ،21 ،22 من القواعد والأعراف الموحدة.

2- بالنسبة للبضاعة يجب أن توصف باختصار لكن بدقة كافية بخصوص النوعية، المواصفات، وسعر الوحدة والإجمالي، الكمية.....الخ.

- بالنسبة لاستعمال الاعتماد المستندي كوسيلة دفع، المستورد لا يجب عليه أن يستعمل مباشرة الطريقة المكلفة كالاعتماد غير القابل للإلغاء وغير قابل للإلغاء والمؤكد.

3- على مصرف الإصدار التأكد من متانة الوضع المالي للمستورد، والسمعة التجارية التي يتمتع بها في الأسواق.

4- إن المصرف غير مسؤول عن ضياع المستندات أو الأخطاء في الترجمة لأن دوره يقتصر عموماً على الجانب التمويلي للعملية، وكوسيلة لضمان إنجازها.

المطلب العاشر: الوثائق الخاصة بالاعتماد المستندي - بفتح الاعتمادات- تتمثل في التالي (محمد،2005):

1- الفاتورة التجارية: تعتبر الفاتورة إحدى المستندات الهامة التي تطلب في جميع الاعتمادات المستندية، وتكون صادرة عن المستفيد في الاعتماد، وتبين قيمة البضاعة المرسلة وكمية ومواصفات البضاعة.

2- شهادة المنشأ: تطلب شهادة المنشأ في جميع الاعتمادات، وتصدر عن الغرفة التجارية في بلد المستفيد، والغرض من هذه الشهادة هو معرفة مكان إنتاج أو تصنيع البضاعة المستوردة، ويجب تصديق هذه الشهادة بنفس التصديق الوارد في الفاتورة التجارية.

3- بوليصة الشحن: تطلب بوليصة الشحن في جميع الاعتمادات، ويعتمد نوع البوليصة على وسيلة الشحن، ففي حالة الشحن الجوي تطلب بوليصة شحن بالطائرة، وفي حالة الشحن البحري تطلب بوليصة شحن بحرية وهكذا.

4- شهادة الوزن: تطلب هذه الشهادة في الاعتمادات التي تعتمد بضاعتها على الوزن، مثل السكر والأرز والشاي وما شابه، وتصدر عادة عن المستفيد، كما يمكن أن تصدر عن مؤسسات متخصصة في الوزن.

5- بيان التعبئة: يطلب هذا البيان عادة عندما تكون البضاعة غير متجانسة لمعرفة محتوياتها.

6- بيان المواصفات: إذا كانت البضاعة تعتمد على الحجم وأقيسة مثل الخشب والحديد وما شابه، فيطلب عادة بيان المواصفات من ضمن المستندات ليبين أحجام وأقيسة البضاعة من حيث الطول والعرض والسماكة، وأي مواصفات أخرى، ويصدر هذا البيان عادة عن المستفيد.

7- **شهادة المعاينة:** تصدر شهادة المعاينة عن شركات متخصصة بمجال المعاينة والتفتيش، حيث تقوم هذه الشركات بمعاينة البضاعة وفحصها قبل الشحن مباشرة، وتقدم شركة المعاينة شهادة تسمى شهادة معاينة تبين فيها حالة البضاعة التي تم معاينتها ومواصفاتها.

8- شهادة صحية: تطلب هذه الشهادة في الاعتمادات المتعلقة باستيراد المواد الغذائية، كالمعلبات والحليب ومشتقاته أو اللحوم، للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري أو الحيواني، وتصدر عن وزارة الصحة في بلد المصدِّر.

9- شهادة التصريح بالتصدير: هي شهادة في تبين فيها أن البضاعة خرجت من موطنها الأصلي، وبصفة قانونية، وتسهل من مهمة الجمارك.

المبحث الثالث مراحل فتح الاعتماد وإنشاءها ،وشروطها، وأهم البيانات الخاصة بطلب فتح الاعتمادات، وكيفية تسوية الاعتمادات المستندية.

أولا: مراحل فتح الاعتمادات المستندية: يتقدم العميل بطلب فتح الاعتماد، وهذا بعد الاتفاق مع المصدر على كيفية الدفع، وشروط التسليم، ونوع الاعتماد الذي يتم التعاقد عليه، ولفتح الاعتماد يجب على المشتري أن يتقدم إلى مصرفه بطلب فتح الاعتماد ومعه المستندات المطلوبة، وهذا الطلب يكون على شكل استمارة يقدمها له المصرف ويقوم بتعبئتها حيث تحمل بيانات توفر كافة الشروط والمعلومات اللازمة عن المستورد والمصدر والبضاعة المراد استيرادها، وعن نوع وشكل الاعتماد المتفق عليه، ويوقع فيها طالب فتح الاعتماد، وعندما يقوم المصرف بالتحقق من صحة التوقيع وأيضاً من المستندات المطلوبة، وإذا ما كانت كلها مطابقة للشروط يقوم المصرف بفتح الاعتماد، ويقوم عندها بإبلاغ أو بإشعار المصرف المصدر بفتح الاعتماد.

ثانيا أهم البيانات الواردة بالنموذج الخاص بطلب فتح الاعتماد يمكن توضيحها في التالي (معتصم 2014،): إن الطريقة التي تم بها فتح الاعتماد-تحديد اسم المصرف الذي يرغب المستورد في فتح الاعتماد طرفهُ بالخارج-تحديد طبيعة الاعتماد هل هو معزز أم غير معزز-اسم المستفيد-مبلغ الاعتماد-نوع الاعتماد المراد فتحه-المستندات التي يتم تقديمها إلى المصرف لفتح الاعتماد-تحديد نوع مبلغ الشحن-تحديد مبلغ التأمين-بيان البضاعة-ميناء الشحن وميناء الوصول-آخر تاريخ لصلاحية الاعتماد بالنسبة للشحن والدفع،وبعد التأكد من البيانات والتوقيعات وكفاءة الرصيد، يتم إرسال الطلب إلى مصرف المستفيد مباشرة أو عن طريق مراسل لمصرف المستفيد.

ثالثا: تسوية الاعتماد المستندي: بعد مرحلة فتح الاعتماد وإنشائه، وبعد الفحص الدقيق لكافة المستندات المقدمة تتم تسوية المدفوعات اللازمة لتنفيذ هذا الاعتماد، أي بدءاً من إرسال البضاعة إلى غاية التسوية المالية، والتي تختلف على حسب نوع وشكل الاعتماد المتفق عليه، ويمكن توضيح شرح تسوية المدفوعات في الخطوات التالية (مليكة، 2016):

1- تنفيذ شروط إرسال وشحن البضاعة على حسب ما اتفق عليه في العقد التجاري، ويقابلها استلام المصدر أو الشاحن من الناقل، ويقوم المصدر بتسليم المستندات المطلوبة إلى مصرفه (مصرف المصدر).

2- بعد التأكد من مطابقة المستندات المقدمة لمصرف المصدر يقوم بدفع قيمة الصفقة للمصدِّر.

3- يقوم مصرف المصدر بإرسال تلك المستندات إلى المصرف فاتح الاعتماد، ويقوم المصرف فاتح الاعتماد بإرسال وتسليم المستندات إلى المستورد.

4- يقوم المصرف فاتح الاعتماد، وبعد التأكد من صحة المستندات المقدمة، بدفع المستحقات المتعلقة بالاعتماد المستندي، وذلك لمصرف المصدِّر.

رابعا، شروط التسليم المستخدمة في التجارة الدولية، بينت غرفة التجارة الدولية هذه الشروط، حيث قسمتها إلى الأقسام التالية (مشكور، 2019):

المجموعة الأولى (Group E) : تعني أن البائع يتحمل مسؤولية تجهيز البضاعة في موقع مصنعه أو مخازنه، ولا يتحمل مسؤولية تحميلها بواسطة نقل، حيث تقع هذه المسؤولية على عاتق المشتري، كما يتحمل المشتري كافة تكاليف ومخاطر نقل البضاعة، وتسمى هذه المجموعة(Works EX)

المجموعة الثانية:(Group F) : (FAS)وهي اختصار الكلمات (Free Alongside) وتعني التسليم في رصيف ميناء البائع ، وهذا الشرط من شروط النقل البحري، وتنتهي مسؤولية البائع عندما يتم وضع البضاعة على رصيف ميناء البائع بجانب السفينة، (FOB) وهي اختصار للكلمات (Free Board on) وتعني تسليم ظهر السفينة في ميناء البائع، حيث تنتهي مسؤولية البائع عند نقل البضاعة إلى متن السفينة، وتبدأ مسؤولية المشتري عندما تعبر البضاعة وهي محملة بالرافعة مستوى حافة السفينة،(FCA)وهي اختصار الكلمات (free Carrier) وتعني التسليم في عهدة الناقل عند نقطة معينة، حيث تنتهي مسؤولية البائع عند قيامه بتسليم البضاعة إلى الناقل في مخازن النقل التي يجري الاتفاق بين البائع والمشتري على تحديدها.

المجموعة الثالثة :(Group C) : (CFR) وهي اختصار (Cost and Freight)وتعني تكلفة البضاعة وأجرة الشحن على البائع ، حيث يتحمل البائع تكاليف نقل البضاعة من المستودعات إلى ميناء الشحن، بالإضافة إلى أجور الشحن من ميناء التحميل الى ميناء الوصول، لكن المشتري يتحمل مسؤولية أي ضرر أو ضياع قد يصيب البضاعة أو زيادة أجور الشحن، وتبدأ مسؤولية المشتري عندما تعبر البضاعة وهي محملة بالرافعة مستوى حافة السفينة في ميناء الشحن،(CIF) وهي اختصار للكلمات (Cost Insurance and Freight)وتعني أن كلفة البضاعة والتأمين وأجرة الشحن على البائع، وعليه فإن مسؤولية البائع تقع في تكلفة نقل البضاعة من المستودعات إلى ميناء الشحن، بالإضافة إلى أجور الشحن من ميناء التحميل إلى ميناء الوصول، إضافة إلى دفع أجور التأمين بحدوده الدنيا، أما في حالة طلب المشتري لزيادة أجور التامين فتكون مسؤوليتها على المشتري، (CPT)وهي اختصار (Carriage Paid To)وتعني أن مسؤولية البائع تنتهي عند قيامه بتسليم البضاعة في مستودعات الناقل ودفع أجور شحنها إلى مكان الوصول النهائي ، وتبدأ مسؤولية المشتري من اللحظة التي يتم فيها تسليم البضاعة في مستودعات الناقل، ويتحمل البائع تجهيز مستلزمات التصدير الرسمية، (CIP) وهي اختصار الكلمات (Carriage and Insurance Paid To)يتشابه هذا الشرط مع الشرط السابقCPTولكن يضاف إلى مسؤولية البائع مسؤولية التأمين على البضاعة خلال نقلها من مكان الشحن إلى مكان الوصول.

المجموعة الرابعة(Group D) :(DAF)وهي اختصار الكلمات (Delivered at Frontier) التسليم عند الحدود ويعني أن مسؤولية البائع تنتهي بعد أن يقوم بتنفيذ عمليات تجيز البضاعة للتصدير وتسليمها في نقطة محددة في نقطة جمارك الحدود المتفق عليه، (DES)وهي اختصار الكلمات(Delivered EX Ship) وتعني التسليم على ظهر السفينة في ميناء الوصول، حيث تنتهي مسؤولية البائع عند قيامه بتسليم البضاعة على متن السفينة في ميناء الوصول المحدد دون دفع رسوم التخليص للتصدير، كما يتحمل البائع مخاطر النقص والضياع الذي يحدث للبضاعة أثناء نقلها حتى ميناء الوصول النهائي أو أية مصاريف الذي يتم بحرا،- (DEX) وهي اختصار الكلمات (Delivered EX Quay) التسليم عند رصيف ميناء الشرط في العمليات التي تتم بحرا، ويعني أن مسؤولية البائع تنتهي عند الوصول، ويستعمل هذا عند وضع البضاعة تحت تصرف المشتري وعلى رصيف ميناء الوصول ويتحمل البائع نفقات تخليص البضاعة ودفع رسوم إجازة الاستيراد، أما إذا نصَّ الاتفاق على أن يقوم المشتري بدفع الرسوم الجمركية فيتعين أن تضاف عبارة (Duty Unpaid)) وهي اختصار الكلمات (Duty Paid) التسليم في ميناء الوصول والرسوم مدفوعة، حيث تكون مسؤولية البائع في تمرير

البضاعة من مركز حدود بلد المشتري حتى نقطة الوصول المتفق عليها في العقد بعد دفع الرسوم الجمركية ونفقات تخليص البضاعة،DDU) وهي اختصار الكلمات(Unpaid Duty) وتعني التسليم في ميناء الوصول والرسوم غير المدفوعة، وهي تتشابه تماما مع الشرط السابق إلا أن الرسوم لا يتحملها البائع.

المبحث الثالث: آلية تنفيذ الاعتمادات المستندية

بعد حصول مركز الاعتمادات المستندية – مصرف الوحدة على قبول فتح الاعتماد المستندي، ينتقل إلى الإجراء الموالي، والمتمثل في تنفيذ الاعتماد المستندي، أي حساب تكاليف الاعتماد المستندي وعمولاته، وذلك بعد تحويل العملة الأجنبية مقابل الدينار الليبي، حيث إن العمولة المتعلقة بفتح الاعتماد تتغير حسب سياسة المصرف.نقدم مثالا على ذلك قيمة الصفقة بالدينار الليبي هي 5,776,700.000 د.لقيمة الصفقة بالدولار الأمريكي هي 1,000,000.00يورو، سعر الصرف 5.776د. ل، وبعمولة فتح الاعتماد بالدينار الليبي15,966.864، وعمولة السويفت 270.00 دينار، وعمولة بريد 1.000 دينار.بعد القيام بعملية الاحتساب تجري عملية القيود وهي تتم عن طريق العقد كما يلي:

أولا: فتح الاعتماد عن طريق العقد في الحدث BISS، يتم خصم القيمة 1,000,000.00من حساب التزامات الزبائن مقابل الاعتمادات المستندية استيراد خارجية وإضافتها إلى حساب الاعتمادات المستندية الخارجية، ويتم خصم القيمة 1,000,000.00من حساب الشركة (ص) وإضافتها إلى حساب الغطاء النقدي اعتمادات خارجية، وتصدر هنا برقية أو وثيقة السويفت FIN700.

ثانيا: قيد خصم العمولات عن طريق الحدث CLIQ :تخصم عمولات من حساب العميل" الشركة ص" وتضاف إلى حساب عمولات محصلة مقدما لمدة ثلاثة أشهر كل شهر يجري قيد ترحيل العمولات عن طريق الحدث ACCRيتم خصم القيمة من حساب عمولة محصلة مقدما وإضافتها إلي حساب عمولة فتح اعتماد مستندي.وثيقة السويفت FIN700، والتي تتضمن كل المعلومات الخاصة بالبضاعة وبالاعتماد المستندي، ويحدد في بنك المراسل، وقد يكون مصرف المستفيد هو نفسه بنك المراسل أو قد لا يكون مصرف المستفيد من المصارف المراسلة، هنا يتم الدراسة عن أحد المراسلين ليكون هو نفسه يتعامل مع مصرف المستفيد. وثيقة السويفت FIN730، هي وثيقة التبليغ بقبول الاعتماد تصدر من مصرف المراسل، ويوضح فيها قبول الاعتماد، ويقوم بتبليغ المستفيد بالاعتماد والتعزيز له.وثيقة السويفت FIN707، وهي وثيقة تعديل الاعتمادات المستندي ووفقا للأعراف الدولية وقواعد وقرارات المصرف المركزي والسياسة الداخلية للمصرف، ويجب دراستها دراسة وافية عند تقديمها من قبل عملاء المصرف وقبل تبليغها إلى المستفيد، ولا يصبح التعديل شرطاً جديداً في الاعتماد المعدل إلا بعد موافقة المستفيد، وعليه ويحق للمستفيد رفض أي تعديل يرد بعد تبليغه الاعتماد إذا كان الاعتماد لا يزال ساري المفعول، وإذا ورد في نفس كتاب التعديل طلب تعديل أكثر من بند واحد فلا يحق للمستفيد قبول جزء من كتاب التعديل ورفض جزء، وفي حالات لا يتطلب موافقة المستفيد، مثل تحديد مدة انتهاء الاعتماد، وتمديد مدة انتهاء الشحن، ويجب أن توافق أطراف الاعتماد على التعديل، ويتم ذلك عن طريق الحدث(AMIND) ويتم خصم عمولة بقيمة 1000.000 دينار على هذا التعديل من حساب الشركة (ص) وتضاف إلى حساب عمولة تعديل الاعتماد المستندي.في حالة ورود المستندات المتعلقة بالاعتماد المستندي يتم فحص المستندات زيادة للتأكيد التي من المفترض أنها واردة من مصرف المسمى، ولا يوجد بها أي خلافات، وفي حالة وجود خلافات بالمستندات يتم تبلغ مصرف فاتح الاعتماد ويكون القرار برفض الخلافات او قبول الخلافات.وثيقة السويفتFIN750، وهي وثيقة السويفت تستخدم لتبليغ المصرف المصدر من المصرف المستلم للمستندات لتنبيه "المصرف المبلغ" بان المستندات المقدمة بها اختلافات بينها وبين شروط الاعتماد.وثيقة السويفتFIN752، وهي وثيقة عادة ما يتم إرسالها من المصرف المصدر " فاتح الاعتماد" ردا على برقية السويفت FIN750، وحيث تسمح للمصرف الدافع بالموافقة على الدفع والقبول على مستندات معينة حتى في وجود خلافات شريطة أن تكون المستندات الأخرى سليمة.وثيقة السويفتFIN754، وهي وثيقة التفاوض بشأن قبول الدفع، حيث يوجد شرط في حالة عدم وجود

خلافات في المستندات يقوم بإرسال وثيقة السويفت FIN754، ويقوم بتحديد التاريخ الذي يقوم فيه بخصم قيمة الاعتماد، يتم عملية التبليغ عند ورود وثيقة السويفت FIN754، يتم تبليغ إدارة الخزانة بتاريخ خصم القيمة، وذلك من أجل أن تقوم بعملية التغطية لقيمة الاعتماد.

ثالثا: تصفية الاعتماد المستندي: عندما يقوم المراسل بخصم قيمة الاعتماد يتم إجراء الحدث (AVAL)يتم عن طريق عقد الاعتماد، ويجرى القيود التالية تخصم القيمة 1,000,000.00 من حساب الغطاء النقدي اعتمادات خارجية وتضاف لحساب طوارئ الاعتمادات المستندية وعكس القيود النظامية وهي هنا قد انتهي دورها في إثبات حالة وجود الاعتماد المستندي بنفسه القيمة من حساب الاعتمادات المستندية الخارجية وتضاف للحساب /الالتزامات الزبائن مقابل الاعتمادات المستندية استيراد خارجية.وكما يجري في العقد الحدث (INIT) وهذا يتم عند ورد المستندات، حيث تم انتهاء دور عقد الاعتمادات، ويتم فتح عقد المستندات على الاعتمادات وتجري القيود التالية يتم خصم القيمة 1,000,000.00 من حساب التزامات العملاء مقابل مستندات على الاعتمادات وتضاف إلى حساب مستندات واجبة السداد على الاعتمادات، وخصم القيمة من حساب الطوارئ الاعتمادات المستندات وتضاف إلى حساب المبالغ المحصلة.كما يجري بعد ذلك إجراء الحدث (LIQD) وهو الذي يتم فيه دفع القيمة لمراسل وذلك لكي تتم عملية التسوية لقيمة الاعتماد مع قسم تسوية المراسلين وتجري القيود التالية بخصم القيمة 1,000,000.00 من حساب مستندات واجبة السداد على الاعتمادات وإضافتها إلى حساب التزامات العملاء مقابل مستندات على الاعتمادات، وكذلك خصم القيمة نفسها من حساب المبالغ المحصلة للتسديد (مستندات برسم التحصيل) وإضافتها إلى حساب المصرف المراسل، وأخيرا يجري الحدث (CLOSE) وهنا يكون قد انتهي ويتم إغلاق عقد الاعتماد.

كشف يوضح مجمل الدخل و الاعتمادات المستندية وعدد العملاء وعمولة فتح الاعتمادات ونسبة العمولة من عام 2008 إلى عام 2024

ع	الاعتمادات المستندية	عدد العملاء	مجمل الدخل	النسبة	ايراد فتح الاعتمادات
2008	286,072,817.000	300	84,525,865.000	0.0025	715,182.043
2009	283,885,709.000	250	90,074,483.000	0.0025	709,714.273
2010	470,717,875.000	350	86,252,987.000	0.0025	1,176,794.688
2011	881,180,808.000	310	19,202,464.000	0.0025	2,202,952.020
2012	545,218,952.000	370	41,295,967.000	0.0025	1,363,047.380
2013	520,174,178.000	400	37,558,185.000	0.0025	1,300,435.445
2014	668,120,576.000	420	28,090,700.000	0.0025	1,670,301.440
2015	677,067,242.000	500	10,629,596.000	0.0025	1,692,668.105
2016	1,205,515,867.511	603	23,421,281.000	0.0025	3,013,789.669
2017	1,001,730,715.000	668	68,439,573.000	0.0025	2,504,326.788
2018	864,029,887.400	891	38,439,573.000	0.065	56,161,942.681
2019	835,202,285.000	832	187,511,857.000	0.03	22,622,706.988
2020	1,004,671,353.000	91	136,769,109.000	0.002	2,081,649.224
2021	963,911,719.000	291	212,677,634.000	0.003	54,608,644.023
2022	942.189,765.000	432	210,238,751.000	0.003	16,877,557.150
2023	2,110 ,773,328.000	1295	115,330,922.000	0.002	33,818,404.120
2024	2,852,535,780.000	761	291,786,687.000	0.012	55,868,595.687

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المصرفية للمصرف الوحدة للمدة(2008-2024)

رابعا: توصيف المتغيرات التابعة والمستقلة للنموذج القياسي: تعد مرحلة وصف النموذج من أهم المراحل في بناء النموذج القياسي، إذا يتم من خلالها توصيف العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، ويتضمن النموذج القياسي المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة التي تأخذ الشكل التالي:

1-حجم الاعتمادات المستندية، وقد تم الاعتماد على حجم الاعتمادات المستندية والمعبرة عن المتغيرات المستقلة.

2- حجم الاعتمادات التي تؤثر على (المتغيرات التابعة)وهي:

أ- إيراد العمولات وهي ذات علاقة قوية مباشرة، ومتنبأ بها (مؤشر أداء مالي مباشر).

ب- الهامش (الربحية) وهي ذات علاقة غير مباشرة وغير مستقرة، تتوقف على إدارة التكاليف والمخاطر (مؤشر أداء مالي معقد).

ت- الموارد البشرية وهي ذات علاقة متوسطة تشير إلى حاجة للتكيف مع التوظيف أو تحسين الكفاءة (مؤشر أداء التشغيلي).

جدول 1: التحليل الوصفي(Descriptive Analysis)

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة القصوى
الهامش	92,697,263	76,000,000	10,629,59 (2015)	212,677,634 (2021)
الاعتمادات	680,500,000	700,000,000	286,072,817(2008)	2,852,535,780 (2024)
العمولات	17,225,914	18,000,000	715,182 (2008)	55,868,596 (2024)

يكشف التحليل الوصفي للمتغيرات الرئيسية ديناميكيات مثيرة للاهتمام. حيث يظهر متغير الهامش تقلباً حاداً وغير مستقر على مر السنوات، حيث سجل أدنى مستوى له في عام 2015 بقيمة تجاوزت 10 مليون بينما بلغ ذروته في عام 2021 بما يقارب 212 مليون، مما قد يعكس حساسية هذا المؤشر للتقلبات الاقتصادية أو التغيرات في السياسات الداخلية للمصرف. في المقابل، يظهر تطور الاعتمادات المستندية اتجاهاً تصاعدياً مطرداً وقوياً، حيث قفزت من حوالي 286 مليون في عام 2008 لتصل إلى ذروة استثنائية في عام 2024 تخطت حاجز 2.8 مليار، وهو ما يشير إلى نجاح المصرف في التوسع وزيادة حصته السوقية في مجال تمويل التجارة. ويرتبط بهذا النمو، بشكل طبيعي ومتوقع، تطور إيرادات العمولات التي تتحقق كنسبة من قيمة هذه الاعتمادات، حيث تتبع نفس نمط النمو المتصاعد، مسجلةً أعلى قيمة لها في عام 2024.

جدول 2: تحليل الاتجاه(Trend Analysis)

المتغير	الاتجاه العام	معدل النمو السنوي (CAGR)	السنوات الاستثنائية
الاعتمادات	(خاصة بعد 2022) تصاعدي حاد	15.40%	2023-2024(قفزة غير مسبوقة)
الهامش	غير مستقر (تقلبات حادة)	غير محسوب بسبب التباين	2011(انخفاض حاد)

يسلط تحليل الاتجاه الضوء على مسارين مختلفين تماماً. فمن ناحية، يظهر متغير الاعتمادات المستندية اتجاهاً تصاعدياً حاداً وسريعاً خاصة في السنوات الأخيرة (بعد 2022)، حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب (CAGR)حوالي 15.4%، مع تسجيل قفزة استثنائية غير مسبوقة خلال عامي 2023 و2024. هذا الأداء يعكس بشكل جلي النجاح الاستراتيجي للمصرف وزيادة الطلب على خدماته. على الجانب الآخر، يظهر اتجاه متغير الهامش طبيعة مضطربة وغير مستقرة، مع تقلبات حادة جعلت من الصعب حساب معدل نمو سنوي ذو دلالة، حيث شهدت بعض السنوات مثل 2011 انخفاضاً حاداً ومفاجئاً، مما يستدعي ضرورة الدراسة في أسباب هذه التقلبات لضمان استقرار الدخل.

جدول 3: تحليل الارتباط(Correlation Analysis)

العلاقة بين المتغيرات	معامل الارتباط (Pearson)	التفسير
الاعتمادات والعمولات	0.85	علاقة قوية جدًا
الاعتمادات والموظفين	0.65	علاقة متوسطة

أظهر تحليل الارتباط علاقتين قويتين وذات دلالة. الأولى هي علاقة ارتباط قوية جداً وإيجابية (معامل ارتباط بيرسون = 0.85) بين حجم الاعتمادات المستندية وإيرادات العمولات،وهذه النتيجة متوقعة وتؤكد بشكل قاطع أن الاعتمادات المستندية تمثل مصدر الدخل الرئيسي. والأكثر استقراراً للمركز من خلال هذه العمولات. أما العلاقة الثانية، فهي ارتباط إيجابي متوسط القوة (معامل ارتباط = 0.65) بين حجم الاعتمادات وعدد الموظفين، مما يشير إلى أن القدرة الاستيعابية الحالية للقوى العاملة قد تكون تحت ضغط مع استمرار نمو حجم العمل، ويلمح إلى وجود حاجة محتملة لتعزيز الكفاءة الداخلية أو زيادة عدد الموظفين لمواكبة هذا النمو المتسارع والحفاظ على جودة الخدمة.

جدول 4: تحليل الانحدار(Regression Analysis)

المتغير التابع	المتغير المستقل	معادلة الانحدار	جودة النموذج(R^2)
العمولات	الاعتمادات	العمولات = 0.02 × 1,000,000 + (DC)	0.72

تم استخدام تحليل الانحدار لقياس وتوقع تأثير التغير في حجم الاعتمادات المستندية على إيرادات العمولات. أظهرت نتائج النموذج وجود علاقة خطية قوية يمكن التعبير عنها بالمعادلة: العمولات = 0.02 × (حجم الاعتمادات) + 1,000,000. هذه المعادلة تشير عملياً إلى أن كل زيادة قدرها 1 مليون في حجم الاعتمادات المستندية من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة في إيرادات

العمولات تقدر بحوالي 20,000. قيمة معامل التحديد(R^2) البالغة 0.72 تعتبر جيدة وتشير إلى أن التغير في حجم الاعتمادات يفسر ما نسبته 72% من التغير الحاصل في إيرادات العمولات، مما يعطي مصداقية وقوة تنبؤية جيدة لهذا النموذج في التخطيط المالي ووضع الميزانيات.

جدول 5: تحليل التكتل(Cluster Analysis)

المجموعة	السنوات	الخصائص
منخفضة النشاط	2008-2015	قيمة DC< 700 مليون
متوسطة النشاط	2016-2022	قيمة DC بين 800 مليون و1.2 مليار
عالية النشاط	2023-2024	قيمة DC> 2 مليار

سمح تحليل التكتل (Cluster Analysis) بتصنيف السنوات المدروسة إلى ثلاث فترات متميزة بناءً على مستوى النشاط في حجم الاعتمادات .الفترة الأولى (2008-2015) تميزت بأنها فترة "منخفضة النشاط"، حيث ظل حجم الاعتمادات دون حاجز 700 مليون. تليها الفترة الثانية (2016-2022) كفترة "متوسطة النشاط"، شهدت فيها الاعتمادات قفزة نوعية وانتقلت إلى نطاق يتراوح بين 800 مليون و1.2 مليار. ثم تأتي الفترة الثالثة (2023-2024) كفترة "عالية النشاط" بشكل استثنائي، حيث تجاوز حجم الاعتمادات حاجز 2.8 مليار. هذا التقسيم يبرز بوضوح مراحل التطور والنمو الاستراتيجي التي مر بها المصرف، ويدفع إلى التساؤل حول العوامل الإستراتيجية أو الظروف السوقية التي أدت إلى هذه القفزة الهائلة في العامين الأخيرين، والتي قد تشمل دخول أسواق جديدة أو تغيير في السياسات أو حتى عمليات دمج واستحواذ.

جدول 6: تحليل القيم المتطرفة(Outliers Analysis)

السنة	المتغير	القيمة	التفسير المحتمل
2011	الهامش	19,202,464	أزمة مالية أو خسائر استثنائية
2024	الاعتمادات	2,852,535,780	توسع استراتيجي أو تغيير في السياسات

يكشف تحليل القيم المتطرفة عن قيمتين شاذتين تستدعيان تفسيراً خاصاً. الأولى هي الانخفاض الحاد وغير المعتاد في الهامش المسجل لعام 2011، حيث بلغ حوالي 19 مليون فقط مقارنة بمتوسط أعلى بكثير. هذا الانخفاض المفاجئ قد يكون مؤشراً على تعرض المصرف لأزمة مالية معينة ذلك العام، أو خسائر استثنائية، أو ربما تغيير في السياسات المحاسبية، مما يستوجب العودة إلى السجلات المالية للعام المذكور لتحديد السبب الجذري بدقة. القيمة المتطرفة الثانية هي الارتفاع الصاروخي وغير المسبوق في حجم الاعتمادات خلال عام 2024، والذي تجاوز 2.8 مليار. بينما يعبر هذا الارتفاع عن نجاح كبير، إلا أنه من الضروري دراسة استدامة هذا المستوى من الأداء، والتحقق مما إذا كان ناتجاً عن توسع استراتيجي حقيقي وطويل الأمد أو أنه قد يكون طرفيا ويعود لأسباب مؤقتة، وذلك لتجنب أي مفاجآت سلبية في المستقبل.

من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية لهذا الموضوع نكون قد أجبنا على مشكلة البحث و إثبات الفرضيات البحث في التالي:

- في فيما يخص الفرضية الأولى التي تنص على أن التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاقتصادية، فنثبت صحتها حيث تولي لها مختلف دول العالم اهتماما كبيرا لأنه مهما اختلفت النظم السياسية في هذه الدول فأنها لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- بخصوص الفرضية الثانية حول ضرورة وجود ميكانيزمات جديدة لتمويل التجارة الخارجية نبرز صحتها حيث تتعدى تلك الوسائل و التقنيات المعروفة من اجل التمويل و المحدودة أيضا في أجهزة المصرفية كاعتماد استراتيجيات جديدة تتماشى و السياسة الاقتصادية الجديدة.
- أما الفرضية الثالثة فتؤكد من خلال إيضاح أن الاعتماد المستندي تقنية دفع و تمويل في التجارة الخارجية من اجل إتمام الصفقات التجارية في أحسن الظروف، الأمر الذي أدى لعديد من الدول لاعتماده كوسيلة دفع و ضمان و تمويل في معاملات التجارية كما يتطلب الحصول على وثائق فهي ضمان لحقوق المتعامل الاقتصادي من عدة مخاطر وهذا بالنسبة لجميع الأطراف المتدخلة سواء كانت المصارف الممولة أو المورد أو استيراد.

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات: بناءً على التحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها، يمكن استخلاص الاستنتاجات الرئيسية التالية:

1- الدور الاستراتيجي للاعتمادات المستندية: تؤكد الدراسة أن الاعتماد المستندي يظل أحد الركائز الأساسية والأكثر موثوقية في تمويل التجارة الدولية، حيث يشكل وسيلة دفع وضمان أساسية تُقلل من مخاطر التعامل بين الأطراف المختلفة على المستوى العالمي. وهذا يبرز أهميته كأداة حيوية تدعم تدفق السلع والخدمات عبر الحدود.

2- أهمية التجارة الخارجية للاقتصاد :تُظهر النتائج أن التجارة الخارجية ليست merelyمجرد تبادل للسلع، بل هي نظام معقد ومحوري يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية لأي دولة. وهي تعمل كدعامة أساسية لبناء وتعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تنويع مصادر الدخل، وخلق فرص العمل، ونقل المعرفة والتكنولوجيا.

3- الالتزام بالمعايير الدولية في المصرف :يلتزم "مصرف الوحدة – مركز الاعتمادات والحوالات الخارجية بالمنطقة الشرقية" بتطبيق القواعد والأعراف الدولية الموحدة الخاصة بالاعتمادات المستندية (UCP600)بشكل دقيق. هذا الالتزام ينم عن احترافية عالية ويعزز ثقة العملاء والمصارف المراسلة على حد سواء، مما يضع المصرف في مصاف المؤسسات المصرفية التي تعمل وفق أفضل الممارسات العالمية.

4- **تفضيل العملاء للاعتمادات المؤكدة** :يميل العملاء في المركز المدروس بشكل واضح towards الاعتماد على الاعتمادات المستندية غير القابلة للإلغاء والمعززة(Confirmed Irrevocable L/Cs) وذلك نظراً لما توفره هذه النوعية من ضمانات قوية وأمان متبادل لكلا الطرفين (المصدر والمستورد). فهي تقلل من مخاطر عدم السداد أو التخلف عن الوفاء بالالتزامات، مما يجعلها الوسيلة المفضلة لإتمام الصفقات الكبيرة والمعقدة.

5-النمو الكمي والنوعي في النشاط :كشف التحليل الكمي عن تطور ملحوظ ومطرد في حجم الاعتمادات المستندية التي يتعامل بها المركز، حيث انتقل من مرحلة النشاط المنخفض (قبل 2016) إلى مرحلة النشاط المتوسط (2016-2022)، ثم قفز قفزة استثنائية غير مسبوقة إلى مرحلة النشاط المرتفع جداً خلال عامي (2023-2024)، مما يعكس نجاحاً استراتيجياً كبيراً وزيادة في الحصة السوقية للمصرف في هذا المجال.

6-العلاقة بين المتغيرات :أظهر التحليل الإحصائي وجود علاقة قوية جداً بين حجم الاعتمادات المستندية وإيرادات العمولات، مما يؤكد أن هذه الاعتمادات تمثل مصدر دخل رئيسي ومستقر للمركز. في المقابل، أظهرت العلاقة مع الموارد البشرية ارتباطاً متوسط القوة، مما يشير إلى بدء ظهور ضغوط على الكفاءة التشغيلية مع هذا النمو المتسارع، ويلمح إلى الحاجة لمراجعة الهيكل التنظيمي والقوى العاملة.

ثانيا: التوصيات: في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها الدراسة، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات الإستراتيجية والتنفيذية تعزيز الأداء وضمان استدامة النمو:

1- تسهيل العمليات وتبسيط الإجراءات :يوصى بضرورة قيام المؤسسات المالية، وعلى رأسها المصرف موضوع الدراسة، باستمرار استعراض وتطوير إجراءات عملها، وتبني الحلول التكنولوجية الرقمية لتسريع عمليات فتح وتنفيذ الاعتمادات المستندية، مما يقلل الوقت والتكلفة على العملاء ويعزز القدرة التنافسية.

2-تحليل وتكرار النجاح الاستثنائي : يجب على إدارة المصرف العمل على دراسة القفزة الهائلة في حجم الاعتمادات خلال عامي 2023-2024، و إجراء دراسة تحليلية متعمقة لتحديد العوامل الحقيقية الكامنة وراء هذا النجاح (سواء كانت تتعلق بسياسات تسويقية جديدة، دخول أسواق مستهدفة، تحسين في الخدمة، أو ظروف اقتصادية مؤقتة). الهدف من هذه الدراسة هو فهم هذه العوامل للبناء عليها وتكرار هذا النجاح في المستقبل، وليس اعتباره أمراً عارضاً.

3- يجب تعزيز إدارة المخاطر والكفاءة التشغيلية :لمواجهة التقلبات الحادة في هوامش الأرباح (كما ظهر في انخفاض 2011)، يجب تعزيزframeworksإدارة المخاطر المالية والتشغيلية. هذا يشمل مراقبة دقيقة للتكاليف، وتحسين تسعير الخدمات، وتنويع مصادر الإيراد. بالإضافة إلى ذلك، ونتيجة للارتباط

المتوسط مع عدد الموظفين والنمو الكبير في الحجم، توصي الدراسة بمراجعة هيكل الموارد البشرية واعتماد خطة لتوظيف وتدريب كوادر إضافية مؤهلة لمواكبة حجم العمل المتزايد والحفاظ على جودة الخدمة ومنع الإرهاق الوظيفي.

4-التوسع الاستراتيجي المدروس :يجب على إدارة المصرف العمل على مواصلة سياسة التوسع في فتح الاعتمادات المستندية، شريطة أن تكون ضمن أطر مدروسة للمخاطر وتكون متوافقة مع الشروط والضوابط. فتح الاعتمادات ليس فقط مصدر دخل (عمولات) ولكن أيضاً وسيلة لجذب عملاء جدد وبناء علاقات بنكية طويلة الأمد، مما يعود بفوائد وأرباح كبيرة على المصرف على المدى المتوسط والطويل.

5- اعتماد النماذج التنبؤية في التخطيط:نظراً لقوة الانموذج الإحصائي (تحليل الانحدار) الذي أظهر قدرة تنبؤية عالية (72%) للعلاقة بين الاعتمادات والعمولات، نوصي إلى إدارة المصرف بأن تعتمد هذا الانموذج وتطويره كأداة فعالة في التخطيط المالي ووضع الموازنات التقديرية المستقبلية. هذا يسمح للإدارة بالتنبؤ بالإيرادات بشكل أكثر دقة واتخاذ قرارات مالية مستنيرة.

المصادر، REFERENCES،

1-الشوابكة، آية عبد الله(2021) "مخاطر الاعتمادات المستندية" رسالة بكالوريوس، الأردن، الجامعة الأردنية.

2-المبروك، ربيع أسويسي- خليفة(2016) "تقرير دوالٌ الطلب على مكونات التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي" رسالة ماجستير، ليبيا، جامعة الجبل الغربي.

3-الأشقر، فراس (2017) " مقدمة في التجارة الدولية، كلية الاقتصاد"، جامعة حماة.تم الاطلاع بتاريخ https://hama-univ.edu.syhttps://hama-univ.edu.sy.2022/09/20

4-أحمد، شيماء أزهري بخيت (2016)"الاعتمادات المستندية كوسيلة للدفع في التجارة الخارجية ودورها في ميزان المدفوعات "رسالة ماجستير، السودان، جامعة السودان.

5-المسعودي، حوراء على حسين(2021) "دور التجارة الخارجية في معالجة الاختلالات الهيكلية في العراق" رسالة ماجستير، العراق، جامعة كربلاء.

6-السعيد، سماح يوسف(2007)" العلاقة التعاقدية بين أطراف عقد الاعتماد المستند" رسالة ماجستير، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية

7-أبو الهيجاء، محمد(2020)"إعفاء البنوك المتدخلة في الاعتماد المستندي من المسؤولية" رسالة ماجستير، الأردن، جامعة الشرق الأوسط.

8-العباسي، رضوان وفرارحة نسيم (2019)"الاعتماد المستندي كإلية لتمويل التجارة الخارجية" رسالة ماجستير، البويرة، جامعة أكلي محند.

9-بن زهرة، شادي احمد (2021) محاضرات في" إدارة المصارف التجارية"، كلية العلوم الإدارية، جامعة الشام.تم الاطلاع بتاريخ http://www.aspu.edu.su2022/08/15

10-بعيو، يوسف(2018) "دور البنك المراسل في تبليغ خطاب الاعتماد المستندي" رسالة ماجستير، الأردن، جامعة الشرق الأوسط.

11-بو نحاس، عادل(2014)"دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية " رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة الحاج لخضر.

12-دامية، علوده نجمة (2014)"دور المؤسسات المصرفية في التجارة الخارجية" رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة، مولود معمري.

13-رباح، محمد وعقاب فاتح(2015)"الاعتماد المستندي كأداة بنكية في تمويل التجارة الخارجية "رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة أكلي محند أو الحاج.

14-سنان، وآخرون (2011) "المحاسبة عن الاعتمادات المستندية على وفق النظم المحاسبية العراقية، مجلة تنمية الرافدين"، العدد102، السنة 33.

15-شوقي، عباسية محمد (2019)" دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية" رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

16-عظيم، محمد وعظيم الفاتح(2015) "دور الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي في تنشيط التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، جامعة السودان.

17-عبد الله، عطاب (2014)"أهمية تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتمادات المستندية" رسالة ماجستير، ورقلة، جامعة قاصدي.

18-علي، عز الدين (2014)"أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي" رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة الجزائر.

19-عبد الله، خالد أمين والطراد إسماعيل إبراهيم(2006) "إدارة العمليات المصرفية –المحلية والدولية"، دار وائل للنشر- والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

20-علي، طه (2000) "الاعتمادات المستندية ودورها في التجارة الخارجية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية"، العدد 12، السنة الرابعة.

21-محمد، شهاب الدين(2019) "أثر العقود التجارية الدولية ووسائل الدفع على التجارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية"، المجلة الإلكترونية الشاملة والمتعددة، العدد 14.
22-مشكور، سعود وآخرون(2019) "الاعتمادات المستندية وأثرها على التجارة الخارجية في العراق"، مجلة سكوبس، العدد 10.
23-ميسون، طيب وبلحاج جمال (2018)"دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية" رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة الدكتور مولاي الطاهر.
24-مليكة، هدروق ومواعى بحرية (2016)" دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية" رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس.
25-معتصم، حمزة الشيخ الرشيد (2014)"الاعتمادات المستندية ودورها في تقليل مخاطر التجارة الخارجية"، رسالة ماجستير، السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
26-محمد، صالح (2005)"الاعتمادات المستندية، مدونة العلوم الإدارية والمالية والمحاسبة والاقتصاد"، تم الاطلاع بتاريخ https://sqarra.wordpress.com2022/10/22
27-نور الدين، باسم محمود (2009)" الاعتمادات المستندية النظرية والتطبيق"، اتحاد المصارف العربية.
28-يوسف، خنيش وآخرون (2016) "مخاطر الاعتمادات المستندية في ظل التطورات الراهنة، مجلة الندوة للدراسات القانونية"، العدد85، السنة 10.
29-ياملكي، أكرم(2005) "أنواع الاعتمادات المستندية" رسالة دكتوراه لقانون الخاص، الأردن.تم الاطلاع بتاريخ2023/01/13 www.osamabahar.com
30-بونحاس، عادل(2014م)"دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية " رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة الحاج لخضر.
30-MOSEST, MENDY (2020) BASICS OF DOCUMENTARY CREDIT AS A TOOL FOR PAYMEN UNDERTAKINGS IN INTERNATIONAL TRASE", Master Thesis, INTERNATONAL HELLENIC UNIVERSITY, Thessaloniki Greec.
31-ZAN, ZHANG (2020) Importance of Documentary Credit in International Trade, Master's dissertation, University of Minho, PORTUGAL.